Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

31 Décembre 2011 et 01 Janvier 2012
31 دجنبر 2011 و01 يناير 2012

المساء
ALMASSAE

جمعويون يتحدثون عن «إقصاء» وغياب معايير في الاختيار ومكونات اليسار تهيمن على اللجنة

تعيينات اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان تخلف غاضبين

فاس
لحسن والنيعام

لم تنته حفلة تنصيب أعضاء اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بفاس - مكناس، مساء يوم الأربعاء الماضي، بقصر المؤتمرات بالعاصمة العلمية، دون أن تخلف غاضبين في صفوف الجمعيات العاملة في مجالات حقوق الإنسان. إذ تحولت «استراحة الشاي» التي نظمت بعد انتهاء عملية الإعلان عن الأسماء المعينة في هذه اللجنة إلى «مسرح» لتوجيه الانتقادات إلى مسؤولي المجلس حول معايير انتقاء أعضاء هذه اللجنة، وملابسات الاختيار التي لم يعلم بها عدد من الفاعلين الجمعويين بالجهة. ودفعت هذه الموجة من الانتقادات إدريس اليزمي، رئيس المجلس، إلى البحث عن «طريقة مثلى» للتخلص من «ملاحقة» الانتقادات له، وبدا يوزع بريده الإلكتروني على عدد من الجمعويين، ويلتمس منهم توجيه رسائلهم مكتوبة إليه.

جمعية فضاء التنمية المستدامة بفاس كتبت في رسالة «استياء» وجهتها إلى رئيس المجلس، وأمينه العام، بأن أعضاءها فوجئوا بسيناريو تعيين أعضاء اللجنة إبان حفل التنصيب، مشيرة إلى أن الإقصاء يشكل عنوانه البارز. وتساءلت رئيسة الجمعية، حليمة الزومي، عن المعايير التي تم اعتمادها في انتقاء أعضاء اللجنة، والسبب وراء إقصاء فعاليات جمعوية أخرى، وملابسات «هيمنة» جمعية بعينها على تشكيلة اللجنة، وحصولها على 5 مقاعد من مجموع المقاعد المخصصة للجنة.

وبدا من خلال تشكيلة اللجنة هيمنة مكونات اليسار على عضويتها. ومن أبرز الأحزاب الممثلة في هذه اللجنة، الحزب الاشتراكي الموحد، وحزب الطليعة، وشتات يسار غير مهيكل، إلى جانب حزب الاتحاد الاشتراكي.

وبالإضافة إلى الإعلان عن تركيبة اللجنة وتنصيب أعضائها، خصص الحفل لتقديم عرض عام عن مهام واختصاصات اللجان الجهوية لحقوق الإنسان، التي تقوم بمهام متابعة ومراقبة وضعية حقوق الإنسان بالجهة وتلقي الشكايات المتعلقة بادعاءات انتهاك حقوق الإنسان بها.

وتضم كل لجنة جهوية، بالإضافة إلى رئيسها والمندوب الجهوي لمؤسسة الوسيط، أعضاء يقترحون من لدن الهيئات التمثيلية الجهوية للقضاة والمحامين والأطباء والعلماء والصحفيين المهنيين والجمعيات والمراصد الجهوية لحقوق الإنسان والشخصيات الفاعلة في حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، سواء منها الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية أو حقوق المرأة والطفل والأشخاص ذوي الإعاقة وحقوق المستهلك. وطبقا لوثائق المجلس الوطني لحقوق الإنسان، فإن أعضاء اللجان الجهوية يعينون من لدن المجلس باقتراح من رئيسه، بناء على الترشيحات التي يرفعها رئيس اللجنة الجهوية إليه.

وبالإضافة إلى اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بفاس-مكناس، يتوفر المجلس على لجان جهوية بكل من الرباط - القنيطرة، ومراكش، والدار البيضاء - سطات، والرشيدية - ورزازات، وبني ملال - خريبكة، وطنجة، ووجدة - فكيك، وطانطان - كلميم، وأكادير، والحسيمة - الناظور، والعيون - السمارة، والداخلة - أوسرد.

Revue de presse des droits de l'Homme

الصباح
يومية مغربية شاملة

تنفيذ توصيات الإنصاف والمصالحة

حقوقيون يؤكدون أن مواصلة إصلاح القضاء والقطع مع الإفلات من العقاب أولويات تستلزم المعالجة

قال عبد العلي حامي الدين، نائب رئيس منتدى الكرامة لحقوق الإنسان، إن انتظارات المغاربة بالنسبة إلى السنة الجديدة (2012)، في ما يخص ملف حقوق الإنسان، تتجلى في أولويات، ضمنها إطلاق سراح ما تبقى من المعتقلين السياسيين، في مقدمتهم معتقلو ملف السلفية الجهادية، الذين ثبت عدم تورطهم في جرائم الدم، إلى جانب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

وأضاف حامي الدين، في حديث إلى «الصباح»، أن من بين الملفات الأساسية التي يتعين على الحكومة الجديدة، أن تنكب عليها، خلال السنة المقبلة، مواصلة ورش إصلاح القضاء، من أجل ضمان المحاكمة العادلة، واستكمال تنفيذ توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة، مشيرا إلى أن القطع مع الممارسات المؤدية إلى الانتهاكات التي تمس بالحقوق الفردية والجماعية للمواطنين، يشكل أحد الانتظارات الأساسية بالنسبة إلى السنة الجديدة، التي يتزامن حلولها مع مباشرة الحكومة التي يقودها حزب العدالة والتنمية، مهامها.

وأولى منتدى الكرامة لحقوق الإنسان اهتماما خاصا لاستمرار ظاهرة الاختطاف، التي ظل يستنكرها، كما عبر عن قلقه بسبب استمرار ظاهرة التوسع في الاعتقال الاحتياطي، رغم توفر الضمانات وانتفاء حالة التلبس.

في السياق ذاته، قال عبد السلام بوطيب، الناشط الحقوقي، ورئيس مركز الذاكرة المشتركة من أجل الديمقراطية والسلم، إن الأولويات التي يفرضها الملف الحقوقي، بالنسبة إلى السنة الجديدة (2012)، تتجلى، أساسا، في مواصلة العمل من أجل القطع مع الإفلات من العقاب، ووضع حد للخروقات المسجلة على المستوى الحقوقي، وكذا الاجتماعي والاقتصادي والتنزيل القانوني الملائم لكل ما يتعلق بدسترة توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة، وإنهاء ظاهرة الاعتقال المرتبطة بالأفكار، سواء في المجال الحقوقي، أو الإعلامي، أو غيرها من مجالات الاختلاف، وتوسيع مجال الحريات الفردية بما لا يتعارض مع مفهومها دوليا، وتجنيب كل تكليف ديني لها، مهما كانت هذه الديانة.

وأضاف بوطيب أن الحكومة المقبلة مطالبة، كذلك، بالاشتغال أكثر على مجال المساواة بين النساء والرجال في أفقها الاقتصادي والاجتماعي، بهدف رفع المردودية الاجتماعية والاقتصادية، خدمة للتنمية بمفهومها الحقوقي، موضحا أن هذه المسألة تشكل أحد الانتظارات الأساسية للمواطنين، بشكل عام، وتنشطاء حقوق الإنسان، بصفة خاصة.

وأشار إلى أهمية خلق أجواء يحتكم فيها الناس إلى القانون وأخلاقيات المهنة، والاشتغال على الصورة الخارجية للمغرب، على المستوى الحقوقي والسياسي.

ومن ضمن الأولويات المطروحة على الحكومة المقبلة، بحسب بوطيب، معالجة الملفات العالقة بين المغرب ودول الجوار، في مقدمتها قضية الصحراء، والمغاربة المطرودين من الجزائر، وقضية المغاربة الذين شاركوا في الحرب الأهلية الإسبانية، وقصف الريف بالغازات السامة، وملف سبتة ومليلية، دون إغفال المخاطر التي تهدد المنطقة ككل، ومنها مخاطر المجموعات الإرهابية، والمجموعات المرتبطة بتجارة الأسلحة والمخدرات، وغيرها من المجموعات، التي ليس من مصلحتها أن يعم الاستقرار السياسي والحقوقي في المنطقة.

(أرشيف)

جمال بورقيسي

Revue de Presse

المغربية

إحداث هيئات حقوقية والإفراج عن المعتقلين السياسيين

تعزيز حماية حقوق الإنسان والنهوض بها

عزيزة الغرفاوي

أحدثت في السنة المنتهية ثلاث هيئات تعنى بحقوق الإنسان، عززت الساحة الحقوقية، ويتعلق الأمر بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان، ومؤسسة الوسيط والمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان. كما عرفت الساحة الحقوقية حدثا بارزا، تمثل في الإفراج عن المعتقلين السياسيين الخمسة المتابعين في ما يعرف بملف بلعيرج وعدد من المعتقلين المتابعين في ملف السلفية الجهادية، بعفو ملكي.

ويندرج إحداث المؤسسات الحقوقية الثلاثة في إطار تفعيل الإصلاح المؤسساتي الشامل، الذي يروم تمكين المغرب من منظومة حقوقية وطنية متناسقة حديثة وناجعة، لصيانة كرامة المواطن وحماية حقوقه والنهوض بها، في انسجام مع المعايير الدولية في هذا الشأن.

ويشهد تأسيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بدلا من المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان الذي كان دوره استشاريا، على بداية تحول نوعي بالمغرب، يتوخى ضبط عمل المؤسسات على إيقاع حقوق الإنسان. وشهدت ولايته الأخيرة انخراطا في صيانة هذه الحقوق، إذ اضطلع بالكثير من المهام، أبرزها تأطير عملية ملاحظة الانتخابات التشريعية لمجلس النواب، في سياق تعزيز الديمقراطية، إلى جانب مساهمته في تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة.

ومن بين مهام المجلس، بوصفه مؤسسة وطنية، إمكانية زيارة مراكز الاعتقال والمؤسسات السجنية ومراقبة ظروف السجناء. وفي هذا الصدد، زار محمد الصبار، الأمين العام للمجلس، عشر المحكومين بالإعدام بالسجن المركزي في القنيطرة، في أكتوبر الماضي، بعد دعوة من الائتلاف العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام.

وحرص الظهير المحدث بموجبه المجلس الوطني لحقوق الإنسان على تعزيز استقلالية هذه المؤسسة، مع تشكيلة تعددية وعقلانية واختصاصات واسعة، علاوة على تعزيز القدرة والتناسق مع المعايير الدولية في هذا المجال، سيما مبادئ باريس، إذ أصبح بإمكانه إنجاز التحقيقات المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة وإنجاز تقارير بشأنها، بل الأكثر من ذلك العمل على استباق الأحداث عبر القيام بدور الوسيط من أجل تجنيب حالات التوتر التي يمكن أن تنتج عنها انتهاكات تمس حقوق الإنسان.

كما حرص الظهير على أن تجمع تشكيلة هذا المجلس بين التعددية والكفاءة والخبرة، وتمثيلية المرأة، والتمثيلية الجهوية، وهو يضم ممثلين للسلطات العمومية ومنظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية وشخصيات مستقلة.

وإلى جانب المجلس الوطني لحقوق الإنسان، تعززت حماية حقوق الإنسان بإنشاء مؤسسة الوسيط بدلا عن ديوان المظالم، وهي هيئة مستقلة ومتخصصة، وإنشاء المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان.

وتتميز هيئة الوسيط في تنظيمها وعملها، بمقتضى المرسوم الملكي بتعيين مندوبين جهويين (إقليميين) يدعون الوسيط الجهوي، للنهوض عن قرب بحماية حقوق الناس العاديين، من خلال إنصاف المشتكين المتضررين من أي تصرف إداري، متسم بالتجاوز أو استغلال السلطة، في نطاق سيادة القانون.

وخول لمؤسسة الوسيط صلاحيات البحث والتحري والقيام بمساعي الوساطة والتوفيق، واقتراح المتابعة التأديبية، أو إحالة الأمر إلى النيابة العامة، طبقا للمقتضيات القانونية، وإمكانية إصدار توصيات بتقديم المساعدة القضائية، خاصة للأشخاص، الذين ليست لديهم إمكانات أو فقراء ومعوزون.

أما المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان، فيتمثل دورها في العمل على متابعة وتنسيق عمل القطاعات الحكومية المعنية، والسياسات العمومية في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان والنهوض بها، وتعزيز سبل الحوار، وتطوير مختلف أنواع التعاون والشراكة، داخليا وخارجيا، مع كافة السلطات والهيئات الجمعوية الوطنية، ومع المؤسسات الأمنية المعنية، ومع سائر الفعاليات والمنظمات، الإقليمية والدولية، الحكومية وغير الحكومية.

وفي أول مهمة لها، اختارت المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان المقاربة التشاركية لإعداد التقرير الوطني حول وضعية حقوق الإنسان، المنتظر تقديمه خلال الجولة الثانية للاستعراض الدوري الشامل أمام مجلس حقوق الإنسان في دورته الثالثة عشرة، المقررة في ماي 2012. ولهذه الغاية، نظمت المندوبية ندوة وطنية في نونبر الماضي بالرباط، شارك فيها كل الفاعلين المعنيين من القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية والمجتمع المدني بمختلف أطيافه والهيئات النقابية، فضلا عن مساهمة خبراء مغاربة وأجانب.

وشهدت الساحة الحقوقية بالمغرب حدثا بارزا، تمثل في إطلاق سراح المعتقلين السياسيين الخمسة، في ملف بلعيرج من السجن المحلي لمدينة سلا. وتحقق هذا المعطى بناء على عفو ملكي صدر لصالحهم، بتوصية من المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وكان المجلس الوطني لحقوق الإنسان أول من استقبل المفرج عنهم مباشرة بعد الإفراج عنهم وسط عناقات أسرهم وكل الحقوقيين الذين حضروا هذا الاستقبال.

كما استفاد من العفو الملكي عدد من المعتقلين في ما يعرف بملف السلفية الجهادية.

وخلف الإفراج عن هؤلاء المعتقلين إشادة من طرف الفعاليات الحقوقية التي اعتبرتها انطلاقة فعلية وحقيقية لورش الإصلاحات الجارية، مبادرة ترقى إلى مستوى المرحلة التاريخية، التي يجتازها المغرب.

> ثلاث هيئات عززت الساحة الحقوقية وهي المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومؤسسة الوسيط والمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان

المغربية

السبت - الأحد
7/6 صفر 1433 الموافق
31 دجنبر 2011 / 1 يناير 2012
طبعة خاصة: 2012/1

08

الحركة
ALHARAKA

تنصيب اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بفاس-مكناس

أشرف رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، مؤخرا بفاس، على حفل تنصيب أعضاء اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بفاس-مكناس، التابعة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وستضطلع هذه اللجنة بمهام تتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان بالجهة وتلقي الشكايات المتعلقة بادعاءات انتهاك حقوق الإنسان وكتابة تقارير خاصة أو موسمية حول التدابير المتخذة من أجل معالجة القضايا والشكايات ذات الطابع الجهوي أو المحلي.

كما تسهر اللجنة، حسب الظهير 1.11.19 المحدث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، على تنفيذ برامج ومشاريع المجلس في مجال تعزيز حقوق الإنسان، بتعاون مع الفاعلين المحليين.

وتساهم اللجنة، خلال مدة ولايتها البالغة أربع سنوات، أيضا، على تشجيع وتسهيل خلق مراصد جهوية لحقوق الإنسان تعمل على تتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان بالجهة.

وتتكون اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بفاس-مكناس، التي يرأسها عبد المجيد مكني، الفاعل الجمعوي بالجهة، من ممثلين لمؤسسة الوسيط، وخمسة أعضاء من الهيئات المحلية الممثلة للمحامين والقضاة والأطباء والصحافة، فضلا عن فاعلين جمعويين محليين وجهويين يبلغ عددهم 24 عضوا.

وأكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، في كلمة بالمناسبة، أن إحداث هذه اللجنة «تملية الرغبة في تكريس سياسة القرب وتعزيز البعد الجهوي في مجال حقوق الإنسان».

وبعد أن شدد على ضرورة قيام جميع الأطراف المعنية بحقوق الإنسان بمضاعفة الجهود، سجل اليزمي أن تنوع تشكيلة اللجنة الجهوية الجديدة لحقوق الإنسان سيتيح المجال لتتبع أفضل لوضعية حقوق الإنسان بالجهة بأسرها.

من جهته، قال رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بفاس-مكناس، إن إحداث هذه الهيئة يشكل «قفزة نوعية ومكسبا كبيرا» في ما يتعلق بتكريس اللامركزية واللاتمركز في مجال النهوض بحقوق الإنسان.

وأكد التزام جميع مكونات اللجنة بالعمل على إدماج البعد المتعلق بحقوق الإنسان في جميع المخططات والبرامج الجهوية، وإشعاع ثقافة حقوق الإنسان وحماية الأشخاص المحتاجين وإشراك مختلف مكونات المجتمع المدني.

وبالإضافة إلى اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بفاس-مكناس، يتوفر المجلس على لجان جهوية بكل من الرباط-القنيطرة، مراكش، الدار البيضاء-سطات، الرشيدية-ورزازات، بني ملال-خريبكة، طنجة، وجدة-فكيك، طانطان-كلميم، أكادير، الحسيمة-تاونات، العيون-الساقية الحمراء والداخلة، إضافة إلى أوسرد.

Revue de Presse de l'Homme

رسالة الأمة

من المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان

حرص الظهير المحدث بموجبه المجلس الوطني لحقوق الإنسان كالية وطنية للنهوض بحقوق الإنسان والحريات وحمايتها، على تعزيز استقلالية هذه المؤسسة مع تشكيلة تعددية وعقلانية واختصاصات واسعة علاوة على تعزيز القدرة والتناسق مع المعايير الدولية في هذا المجال ولا سيما مبادئ باريس.

و من اختصاصات هذه المؤسسة المشورة، والمراقبة، والتحذير الاستباقي ، وتقييم وضعية حقوق الإنسان بالإضافة الى التفكير وإثراء النقاش بشان القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان عبر مجموع التراب الوطني وإعداد تقرير سنوي وتقارير متخصصة أو موضوعاتية تعرض على النظر السامي لجلالة الملك.

وبإمكان المجلس بمبادرة منه أو على أساس شكاوى، القيام بتحقيقات ودراسة حالات المساس او مزاعم بانتهاك حقوق الإنسان وتوجيه الاستدعاء ،عند الاقتضاء ، لكل شخص يمكنه الإدلاء بشهادته في هذا الإطار، كما يمكن للمجلس التدخل بوصفه آلية للتحذير الاستباقي في كل حالة توتر كفيلة بالتسبب في انتهاكات لحقوق الإنسان واتخاذ كل مبادرات الوساطة أو المصالحة التي من شانها تفادي مثل هذه الانتهاكات. ومن بين مهام المجلس بوصفه مؤسسة وطنية، إمكانية زيارة مراكز الاعتقال والمؤسسات السجنية ومراقبة ظروف السجناء.

كما يناط بالمجلس دراسة مدى ملاءمة النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل مع المواثيق الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان وبالقانون الدولي الإنساني في ضوء الملاحظات والتوصيات التي تتقدم بها هيئات المعاهدات والمشاركة في وضع الآليات المنصوص عليها من طرف المؤسسات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان.

ويساهم المجلس في إعداد التقارير الوطنية المقدمة لهيئات المعاهدات ويشجع الحكومة على مواصلة تطبيق ملاحظاتها النهائية وتوصياتها.

وفي سياق تعزيز الديموقراطية، يساهم المجلس في مراقبة العمليات الانتخابية. وفي أفق إغناء النقاشات بشان قضايا حقوق الإنسان والديموقراطية، يضطلع المجلس بدور الرابط بين الجمعيات الوطنية، والمنظمات الدولية غير الحكومية بالإضافة الى الهيئات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، وينظم ملتقيات وطنية وإقليمية ودولية لحقوق الإنسان يتم خلالها تسليم «الجائزة الوطنية لحقوق الإنسان».

LE MATiN.ma

Abdelali Benamour, Conseil de la concurrence

Abdelaziz Benzakour, Institution du Médiateur

Abdesselam Aboudrar, CIPC

El Mahjoub Al-Hiba, Délégation interministérielle

Driss El Yazami, CNDH

L'année des réformes

Le Maroc a connu en 2011 d'importantes avancées démocratiques. La promulgation du nouveau Dahir érigeant le Conseil consultatif des droits de l'Homme en Conseil national des droits de l'Homme est un exemple éloquent à cet égard. Le nouveau Dahir vise à renforcer l'autonomie du Conseil et à élargir ses prérogatives dans les domaines de la protection et de la promotion des droits de l'Homme dans leur globalité, conformément aux standards internationaux. La création de «l'Institution du Médiateur» et de la «Délégation interministérielle aux droits de l'Homme» s'inscrit dans le même élan réformiste. Elle vise à doter le Maroc d'un dispositif national des droits de l'Homme cohérent, moderne et efficient pour la préservation de la dignité du citoyen et la protection de ses droits. L'année qui s'achève a été caractérisée en outre par la constitutionnalisation du Conseil de la Concurrence ainsi que de l'Instance nationale de la probité, de la prévention et de la lutte contre la corruption. Mieux encore, le Souverain a donné ses directives pour la révision du cadre juridique régissant ces deux institutions en vue de leur permettre d'accomplir les missions qui leur sont dévolues, en particulier la promotion de la concurrence loyale, la lutte contre l'économie de rente et la moralisation de la vie publique. ■

Revue de Presse du Conseil